

واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر The reality and requirements of development in the southern border regions of Algeria



بلقاسم ميموني^{*1}

¹ جامعة أحمد دراية أدرار، (الجزائر)

mimounibadr3@gmail.com

بوجمة لهيل²

² جامعة أحمد دراية أدرار، (الجزائر)

lahbil.boudjemaa@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/05/30

تاريخ القبول للنشر: 2021/05/25

تاريخ الاستلام: 2021/05/10

ملخص:

تناولت هذه الدراسة واقع التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية، حيث تظهر كجهات مهمشة ومحرومة من مخصصات عادلة للتنمية في جميع المجالات سواء في البنية التحتية أو التعليم أو الصحة أو تطوير وسائل الإنتاج رغم ما تمتلكه من إمكانيات وثروات طبيعية، وللحد من هذا التفاوت اهتمت السلطات الجزائرية بتحديد النقائص والصعوبات التي تواجهها هذه المناطق والإجراءات المزمع تبنيها في المستقبل القريب للحد من الفجوة بينها وبين بقية المناطق.

الكلمات المفتاحية: تنمية اقتصادية، مناطق حدودية، مشاريع استثمارية، بنى تحتية، تعليم، صحة.

Abstract:

This study attempts to examine the development reality in the southern border regions as marginalized and deprived locations from the equitable allocations of the development requirements in all fields, whether in infrastructure, education, health, or developing means of production; this fact is despite their embodied possibilities and natural resources. To reduce this disparity, the Algerian authorities identify the deficiencies and difficulties faced by these regions and the measures to be adopted in the future to reduce the gap between them and the rest of the regions.

key words: Economic Development, Border Areas, Investment Projects, Infrastructure, Education, Health

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تلعب المناطق الحدودية دورا مهما ومحوريا لمختلف دول العالم سواء من حيث تعزيز الاستقرار والتعاون الأمني، أو من حيث تعزيز البنى التحتية للمناطق الحدودية وإقامة مشاريع صناعية وتجارية من أجل تحقيق التنمية.

وقد كانت المناطق الحدودية ولا زالت تعاني التهميش والتخلف في مجالات التنمية المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية...)، وهو ما يستوجب على الدول العمل على تنمية هذه المناطق لدفع عجلة التنمية وخلق الثروة ومناصب الشغل ومن ثمة حماية الحدود ومكافحة التهريب.

والجزائر كغيرها من الدول تحوي مساحات شاسعة فهي تواجه معضلة كيفية التعامل مع المناطق الحدودية خاصة الجنوبية منها، فتنمية هذه المناطق كانت وما زالت التحدي الذي تراهن عليه الحكومة الجديدة من خلال توجيهات رئيس الجمهورية للوزراء والولاية حول إحصاء مناطق الظل لغرض وضع مخطط استعجالي لتنميتها.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يحاول هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- معرفة الإطار المفاهيمي للمناطق الحدودية ومختلف المفاهيم المرتبطة بها؛
- الإطلاع على واقع التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية باعتبارها مناطق ذات أولوية في مشاريع التنمية التي سطرته السلطات العمومية؛
- إبراز المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية المنشودة بهذه المناطق.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال الاهتمام الذي تحظى به المناطق الحدودية من قبل السلطات العمومية، وذلك بالوقوف على واقع ومتطلبات التنمية بالمناطق الحدودية خاصة الجنوبية منها باعتبارها مصنفة من مناطق الظل التي ينبغي تنميتها.

محااور البحث:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى المحاور الثلاثة التالية:

- مفهوم المناطق الحدودية ؛
- واقع التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر؛
- متطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر.

2. مفهوم المناطق الحدودية

تواجه المناطق الحدودية اليوم العديد من التعقيدات في بيئتها بسبب التغيرات السريعة في مختلف المجالات، مما ولد مجموعة من المخاطر التي تهددها بشكل خاص وتهدد الدولة والإقليم بشكل عام.

1-2 تعريف المنطقة الحدودية:

" هي المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين لدولتين متجاورتين إلى عمق محدد داخل إقليم كل من الدولتين"، أو هي المنطقة المتلازمة لحدود الدولة مباشرة وتمثل الظهير الخلفي لخط الحدود المتعارف عليه بين الدول، وفي بعض الحالات يتم تحديد عمق ومساحة هذه المناطق بين الدولتين على جانبي حدودهما وفقا لاتفاقية مشتركة، وفي حالات أخرى تكتفي الدول بتحديد الخط الحدودي الفاصل بينهما، ويتم تحديد مناطق الحدود وفقا للتقسيم الإداري الخاص بكل دولة على حدودها ومع الدولة أو الدول المجاورة لها (رأفت، 2017).

وتتسم المناطق الحدودية بالسمات التالية:

- لا يشترط أن تكون بين دولتين فقط، ولكن يمكن أن تكون بين أكثر من دولتين؛
- تدني مستويات التنمية في المناطق الحدودية؛
- انخفاض الكثافة السكانية واتساع رقعتها الجغرافية؛
- ضعف إحكام السيطرة الأمنية عليها.

2-2 المناطق الحدودية الجزائية:

إن الموقع الاستراتيجي للجزائر وشساعة حدودها البرية التي يفوق طولها 300 6 كلم، تجعل منها فضاءات محورية للتنمية والتبادل على المستوى المغاربي والإفريقي، ويمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي والذي يبين طول هذه الحدود مع بلدان الجوار، وهي موزعة على النحو التالي (جنات، 2016):

1601 كم مع المملكة المغربية؛

1376 كم مع مالي؛

982 كم مع ليبيا؛

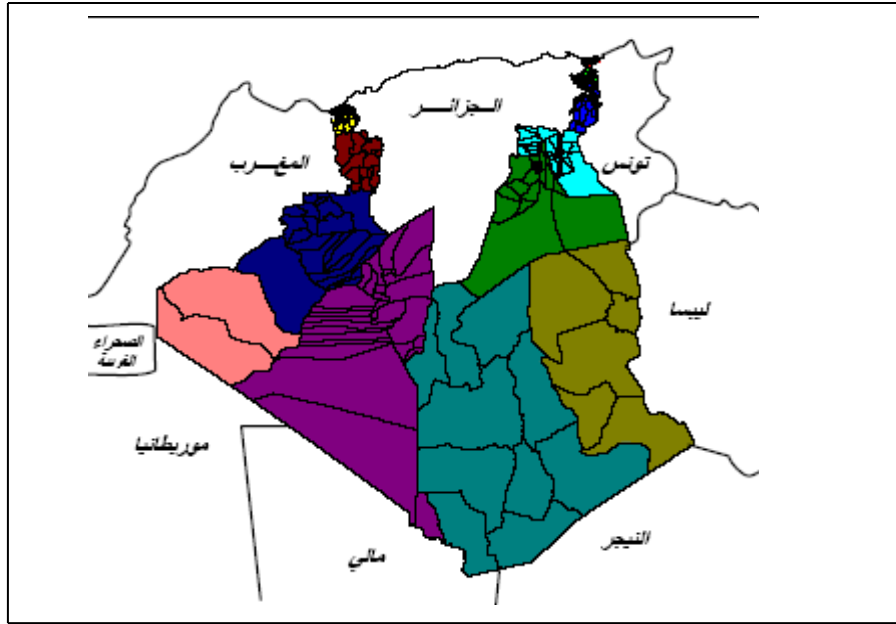
965 كم مع الجمهورية التونسية؛

956 كم مع النيجر؛

463 كم مع موريتانيا؛

42 كم مع الصحراء الغربية.

الشكل رقم (01): الموقع الجغرافي للجزائر ضمن دول الجوار



المصدر: شبكة الانترنت

3-2 الخصائص الجغرافية والديمغرافية للمناطق الحدودية الجزائرية:

تشكل الحدود البرية الجزائرية مع بلدان الجوار من 12 ولاية (من ولاية الطارف في الشمال الشرقي إلى ولاية تلمسان غربا) وتمتد على مساحة تتجاوز الـ 1 مليون كم²، حيث أن 93% من المساحة الحدودية تحتلها المناطق الجنوبية في ولايات الجنوب الكبير (أدرار، تندوف، اليزي، وتمنراست).

وتتميز هذه المناطق بمناخ جاف، طابع صحراوي، شساعة المناطق والتباين الجغرافي الشديد (الكتل الجبلية بالآهقار، الأطلس الصحراوي، العرق الشرقي الكبير، عرق شاش، تانزروفت، حمادا تتوناسين، أركيدا تندوف) هي السمات البارزة في هذه المنطقة.

تخضع هذه المناطق لعوائق طبيعية وإنسانية (زحف الرمال، الفيضانات، المخاطر التكنولوجية، الكهوف، تداعيات الآثار الإشعاعية ...)، كما تتعرض أيضا لنتائج التغيرات المناخية إحدى الأسباب بعد انعدام الأمن والتخلف، بالإضافة لتزايد تدفقات الهجرة غير الشرعية من جنوب الصحراء.

يبلغ عدد سكان المناطق الحدودية الجنوبية 301 440 نسمة، تمثل 0.73% من مجموع سكان البلاد، و33% من مجموع سكان الحدود، ينمو بمعدل 4.4% أعلى بكثير من المعدل الوطني، حيث تتصف بضعف الحركية السكانية بين البلديات وهو ما يعكس انخفاض جاذبية ومستوى مبادلات هذه المناطق.

أي أن هذه المناطق تمتاز بشساعة المساحة مقارنة بانخفاض أعداد السكان مقارنة بالمناطق الحدودية الأخرى (خاصة الشمالية منها)، هذا التوزيع غير المتجانس للسكان راجع للظروف الطبيعية الصعبة وقلة توفر المرافق الصحية، التعليمية، الترفيهية وغيرها مقارنة ببقية المناطق الأخرى التي تشهد كثافة سكانية أكبر.

3- واقع التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر:

1-3 مفاهيم أساسية حول التنمية:

اختلف مفهوم التنمية باختلاف المراحل الزمنية التي مر بها، ففي البداية كان ينظر للتنمية كمرادف للنمو الاقتصادي، ومع مرور الزمن أصبح المفهوم يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى في إطار التنمية المستدامة؛ حيث تعتبر التنمية اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية، فيما يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن، أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم أوسع، تضم مفاهيم مختلفة للتنمية كتحسين نوعية حياة السكان وبالأخص الفقراء منهم، وهو ما يجعل من زيادة الدخل العامل الأساسي لبلوغ هذه الغاية، تطوير المهارات المعرفية والخيارات الممكنة (محمد، 2010).

أما التنمية المستدامة فتعرف على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (Unies, 2007).

ولتلخيص المراحل التي مر بها مفهوم التنمية ندرج الجدول الموالي (ياسين، 2016):

الجدول رقم (01): تطور مفهوم ومحتوى التنمية

المرحلة	مفهوم التنمية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية؛ - إهمال الجوانب البيئية	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للدخل	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ - اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية - اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	- الإنسان هدف التنمية - الإنسان وسيلة التنمية (تنمية الإنسان)

3	التنمية الشاملة =الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	- الإنسان هدف التنمية - الإنسان وسيلة التنمية -الإنسان صانع التنمية (تنمية بواسطة الإنسان)
4	التنمية المستدامة =الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية -اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	- الإنسان هدف التنمية - الإنسان وسيلة التنمية -الإنسان صانع التنمية

المصدر: بن الحاج جلول ياسين، "التنمية المحلية ودرها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برامج دعم النمو 2003-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015/2016، ص10.

2-3 مفهوم مشاريع التنمية والتطوير:

تعرف على أنها مجموع المشاريع والخطط الحالية والمستقبلية التي تهدف إلى تحسين الوضع القائم، واستغلال الإمكانيات المتاحة بكافة أشكالها، وتسخيرها للوصول إلى أفضل الحلول والنتائج لخدمة الناس والمجتمع، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التطوير والتنمية، وعادة ما تكون هذه الأهداف تنموية، فعلى سبيل المثال مشروع تطوير منطقة تجارية ضخمة وسط المدينة، أو مشروع تطوير ميناء معين، تحتاج إلى خطط واضحة ومدرسة جيدا، حيث أن الدراسة والتخطيط الجيد يؤدي للحصول على النتائج المرجوة من هذه المشاريع وهي كالتالي (زعرى، 2013):

- تنمية القطاع الاقتصادي؛
- إنعاش المناطق المذكورة؛
- تشغيل الأيدي العاملة وخلق فرص عمل جديدة للسكان.

وبالتالي ينعكس هذا إيجابا على عملية التطوير والتنمية في عدة مجالات، فالنقاط المذكورة سابقا تعتبر ركيزة للتنمية الشاملة والمستدامة للمناطق الحدودية، لكن ذلك يعتمد أيضا على توفر مجموعة من الظروف المواتية للعمل في تلك المناطق وأهمها وجود الإرادة السياسية للتطوير وبنعكس ذلك في توفير التشريعات المشجعة على الاستثمار وذلك بتخفيض الضرائب ومنح بعض الإعفاءات للنشاطات الممارسة في المناطق المراد تنميتها وتطويرها بالإضافة إلى توفر الأمن في تلك المناطق والذي يعتبر شرط أساسي لعملية تنمية أي منطقة كانت.

3-3 مقومات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية:

أ- البنى التحتية:

تعتبر مشاريع البنية التحتية من أهم مقومات التنمية، حيث أنها عامل جذب مهم للاستثمارات والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة ومن خلال الجدول الموالي نوضح أهم الطرق البرية والمطارات في الولايات الحدودية

الجدول رقم (02): الطرق والمطارات في الولايات الحدودية الجنوبية

الولايات	طرق وطنية	مسارات ولائية	مسارات البلديات	الإجمالي	المطارات
إليزي	1469	1902	غير متوفر	3371	3
تمنراست	2578	472	3358	6308	3
أدرار	2314	518	454	3286	3
تندوف	1007	151	91,76	1249.76	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (دراسة الولايات)

تشتمل كل الولايات الحدودية الجنوبية على المطارات، ونظرا لخصوصية بعض الولايات نجد أنها تحتوي على 3 مطارات وذلك لفك العزلة عن هذه المناطق، ومن جهة أخرى نلاحظ ضعف تغطية شبكة الطرق للمساحة الكبيرة للولايات الحدودية الجنوبية، فمثلا ورغم أن ولاية تمنراست تحتل الصدارة من حيث طول شبكة طرقها، إلا أن نسبة التغطية تبقى ضعيفة (بسبب مساحتها الكبيرة جدا)، ومن بين أهم الأسباب هو أن الكثافة السكانية المنخفضة أوجبت ذلك، بالإضافة إلى أنه ورغم ضخامة شبكة الطرق في ولايات الجنوب، إلا أنها غير كافية لفك العزلة عن هذه المناطق، كما أن نوعية وجودة هذه الطرق كانت سببا في ارتفاع عدد حوادث المرور بهذه المناطق خاصة في أوقات الظروف الطبيعية القاسية (الزوايا الرملية التي تغطي الطرق)، وهو الأمر الذي لا يمكنه بأي حال أن يعكس الأهمية التي تحتلها هذه المناطق للاقتصاد الجزائري لذا وجب الاهتمام أكثر بهذه المناطق.

ب- التعليم:

يعتبر التعليم أساس التنمية البشرية التي تعد من أهم مقومات التنمية الشاملة والمستدامة، فالعنصر البشري المؤهل هو من يستطيع القيام بنهضة اقتصادية واجتماعية، والجدول الموالي يبين الهياكل التعليمية لمجموع الأطوار الدراسية للولايات الحدودية الجنوبية.

الجدول رقم (03): عدد الهياكل التعليمية في الولايات الحدودية سنة 2017

الولايات	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد الاقسام
إليزي	87	15322	1172
تمنراست	190	48569	غير متوفر
أدرار	243	71398	2161
تندوف	45	13684	713

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرقام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ووزارة التربية الوطنية.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن الأرقام المتوفرة حول الهياكل التعليمية في الولايات الحدودية الجنوبية توضح ما يمكن أن نقول عليه ضعف التأطير بشكل عام، فما يميز هذه المناطق هو وجود البدو الرحل بالإضافة إلى تركيز بعض السكان في مناطق بعيدة نسبيا عن مراكز التجمعات السكنية مما يعيق (وان توفرت المدارس بمختلف أطوارها) التحاق الأساتذة بها رغم الامتيازات المقدمة لهم، والانعكاس الذي يمكن ملاحظته هو النتائج المتوسطة الضعيفة التي تحققها هذه الولايات في الامتحانات العامة حيث نجد أغلبها تحتل مراكز متوسطة إلى ضعيفة (ما عدا بعض الاستثناءات) والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال النتائج المنشورة لترتيب الولايات في الامتحانات المدرسية في نهاية السنة، وإذا علمنا عن مدى مساهمة جودة التعليم في النمو الاقتصادي فيجدر بنا القول أنه يجب الاهتمام أكثر بهذه المناطق وتوفير مقومات تحقيق الجودة في التعليم بها في مختلف الأطوار، حتما سيساهم هذا الأمر في دعم مسار التنمية بهذه المناطق.

ج- الصحة:

تعتبر الصحة من أهم مقومات تحقيق التنمية حسب برنامج الأمم المتحدة 2030، فالمجتمع الصحي والسليم يكون أكثر قابلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتعتبر الهياكل الصحية المتوفرة من أهم مقومات المحافظة على الصحة، والجدول الموالي يبرز أهم الهياكل الصحية في الولايات الحدودية الجنوبية للجزائر.

الجدول رقم (04): الهياكل الصحية في الولايات الحدودية الجنوبية سنة 2017

الولايات	عدد المستشفيات	عيادات متعددة الخدمات	عدد قاعات العلاج
----------	----------------	-----------------------	------------------

46	15	2	إليزي
68	26	3	تمنراست
102	42	4	أدرار
19	8	1	تندوف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرقام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

من خلال الجدول (04) نلاحظ أن ولاية أدرار تصدر هذه الولايات من حيث التغطية الصحية، لتأتي بعدها ولاية تمنراست، ثم ولاية إليزي وأخيرا ولاية تندوف، لكن الإشكال الأكبر هو أن الولايات الحدودية الجنوبية تشهد نقصا عاما في تغطية الاحتياجات الصحية للسكان، حيث ينعدم تقريبا وجود أطباء مختصين في تخصصات عدة، ولسد هذه الحاجة يتوجب على السكان التوجه لبعض الأطباء العامين الذين تشكلت لديهم نوعا من الخبرة الميدانية، أو إلى خارج الولاية لتلقي العلاج. وذلك نتيجة لتركز الأطباء في الولايات الساحلية وبدرجة أقل في مناطق الهضاب العليا.

ورغم إقرار الحكومة بالزامية الخدمة المدنية التي تلزم على الطبيب العمل في إحدى المناطق لمدة تتراوح بين السنة والسنتين إلا أنه ونتيجة لعدة مشاكل بمجرد انتهاء هذه المدة يتحول مركز عمل الطبيب إلى مناطق أخرى، والجدير بالذكر أن أبناء المنطقة في حد ذاتهم لا يميلون إلى البقاء في ولاياتهم الأصلية بل يفضلون التوجه إلى مناطق حضرية أخرى، ليبقى سكان الولايات الحدودية أمام حلين لعلاج بعض الأمراض فيما ينتقلون إلى الولايات الساحلية أو يتوجهون إلى بلدان مجاورة تأتي في مقدمتها تونس.

4- متطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر

تعتبر مسألة تنمية المناطق الحدودية الجنوبية أولوية وطنية يجب على حكومة الجزائر الجديدة الاهتمام بها قصد تسهيل التعاملات الاقتصادية مع البلدان الإفريقية والمغاربية المجاورة، وتكمن متطلبات التنمية في عديد الجوانب سوف نركز في دراستنا هذه على بعض منها وهي كما يلي:

1-4 تطوير مشاريع البنية التحتية في المناطق الحدودية:

تعتبر هذه المشاريع من أهم عناصر جذب الاستثمارات وما يصاحبها من تهيئة لتركز السكان في تلك المناطق وبالتالي إمكانية تنميتها وتطويرها خاصة في ظل الإمكانيات غير المستغلة في الولايات الحدودية الجزائرية، وقد سطرت السياسة الوطنية في ميدان التهيئة العمرانية لأفاق 2030 برنامجا وطنيا يأخذ بعين الاعتبار المناطق الحدودية التي صنفت في وقت سابق على أنها مناطق حساسة يجب النهوض بها، وضمن هذا المخطط تم تصنيفها في 08 مناطق حدودية، كل منطقة تمثل وحدة متجانسة محليا ومتكاملة مع مجالات دول مجاورة. (سليم، 2015)

وبالنظر إلى المعابر الحدودية التي تمثل أهم مناطق الاتصال مع بلدان الجوار فإن مشروع الطريق السيار العابر للصحراء يعتبر من أهم مشاريع التكامل الإقليمي، حيث سيكون الطريق وسيلة لعبور كابل

الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر، ومن الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهيكل الأساسية للطرق على مستوى القارة والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ويربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، فك العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب، ويمتد الطريق على قرابة الـ 9000 كلم ويسعى أساساً إلى تسهيل المبادلات بين البلدان المار بها هذا الطريق، فك العزلة عن مساحات صحراوية شاسعة وتسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية، طوله في الجزائر 2360 كلم، يمر الطريق بعدد من الولايات الحدودية أهمها ولاية تمنراست التي يمر فيها بمناطق عين قزام، سيلات تمنراست وعين صالح.

2-4 العمل على تسوية وإنصاف الأقاليم

ويتجلى ذلك من خلال المياه والطاقة، السكن والصحة، التربية والتكوين.

أ- المياه والطاقة:

يكمن ذلك في تدعيم الاستفادة المتساوية للمياه والطاقة بـ:

- حفر الآبار العميقة لتحسين المياه الصالحة للشرب والتنمية الزراعية؛
- إعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشرب وتطهير الصرف الصحي؛
- الانطلاق في الدراسات الهيدرولوجية قصد التسيير العقلاني والمستدام للإمكانات المائية والجوفية عبر الحدود؛
- ترقية وتنمية الطاقات المتجددة وتعميم العمليات الاقتصادية للطاقة لتزويد الاستهلاك اليومي العمومي والإنارة، وتحسين التزويد بالغاز الطبيعي.

ب- السكن والصحة:

تدعيم الاستفادة المتساوية للسكن والصحة بـ:

- تقديم عروض سكنية مناسبة لحاجيات سكان المنطقة الصحراوية؛
- تأطير طبي مختص وتجهيز المنشآت؛
- إعداد خريطة صحية وفق معايير خاصة؛
- إدخال تكنولوجيا جديدة في مجال الطب (الطب عن بعد).

ج- التربية والتكوين:

تدعيم الاستفادة المتساوية للتربية والتكوين بـ:

- إنجاز هياكل جديدة وتوفير إطرارات التعليم لا سيما في مجال اللغات الأجنبية؛

- تعزيز التكوين المتعلق بمهن تربية المواشي، الطاقات المتجددة والفلاحة، وتسيير المراعي؛
- إشراك الجامعات ومراكز التكوين المهني والفاعلين الاقتصاديين.

3-4 التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية:

إن تنوع الاقتصاد الحدودي يشكل رهان رئيسي قصد التفوق على النشاط الأحادي، محاربة الاقتصاد غي الشرعي الموازي عبر الحدود، تجميع الموارد المحلية من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ- تنمية فرع التربية الحيوانية:

محور اقتصادي استراتيجي للمحافظة على الثروة الحيوانية خاصة الإبل والتي تحتل مكانة متميزة في النشاط الفلاحي والاجتماعي لسكان المناطق الحدودية والبلدان المجاورة، وهو نشاط يتطلب المشاركة السوية والتشاورية للمربين، ويهدف إلى:

- حفر الآبار العميقة وتجهيزها بمضخات الطاقة الشمسية أو الهوائية ومشارب على طول المراعي؛
 - تشجيع، تأطير وتحفيز إنشاء مزارع رعوية ومساحات لإنتاج العلف؛
 - وضع وتجهيز فرق البيطرة المتنقلة؛
 - إنشاء نقاط بيع العلف على مستوى المقدرات الرئيسية للبلديات الحدودية؛
 - إنجاز مذابح واصطبلات لاسترجاع وتحويل المنتجات الحيوانية؛
 - التشجيع والدعم من أجل إنجاز غرف التبريد والمثلبات الصغيرة.
- ب- دعم وتنمية الفلاحة الصحراوية:

ويتجلى ذلك عن طريق مرافقة المستفيدين من المستثمرات الفلاحية سواء في إطار الامتياز الفلاحي أو في إطار الملكية لاستغلالها، وكذا متابعة ودعم برنامج إعادة تأهيل بساتين النخيل بـ:

- منح مساحات من 20 إلى 50 هكتار حول التجمعات السكنية وعلى طول الطرق وإنجاز المسالك الفلاحية؛

- تزويد المحيطات الفلاحية المستصلحة بالكهرباء؛

- استمرارية وتدعيم التجديد الريفي ومرافقة المشاريع عن طريق مختلف الميكانيزمات.

ج- تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تجميع القدرات المحلية للمناطق النائية والضعيفة صناعيا من خلال:

- الاعتماد على المشاريع المهيكلية عن طريق الشراكة العمومية والخاصة، على نحو استغلال منجم الحديد بغار جبيلات ومشري عبد العزيز والتربة النادرة؛
- تحويل منتجات التربية الحيوانية (الحليب، اللحوم، الصوف ...) إلى منتجات مصنعة؛
- تحويل وتغليف المنتجات الفلاحية (التمور، العنب، الأعشاب الطبيعية ...؛

- صناعة أدوات بسيطة في مجال الري، الفلاحة والطاقة الشمسية؛
- إنتاج جزء من منتجات المياضنة التي في أغلبها تأتي من الشمال، وذلك من أجل اقتصاد محلي يستفيد مباشرة من فوائد هذا النشاط (الأقاليم، 2017).
- د- تثمين التراث المادي واللامادي:
ويتجلى ذلك من خلال:
 - التشجيع والتحفيز لإنشاء قدرات الاستقبال الملائمة؛
 - ترقية وتنظيم التظاهرات الكبيرة (موقار، أسهمار، حفلات الإبل، سبيبة، الوعدة، ...)
 - إدماج البلديات الحدودية في المسارات السياحية الجهوية الكبرى؛
 - جعل من الصناعة التقليدية قطاع اقتصادي كامل يستفيد من التنمية السياحية ووفرة المواد الأولية المستخرجة من تحويل مواد التربية الحيوانية والمنجمية.

5. خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع هذه الورقة البحثية تبين لنا بأن مؤشرات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر تبقى بعيدة عن المأمول، وهو الأمر الذي يصعب من استخدام سكان هذه المناطق كحاجز للحد من انتشار الأزمات والآفات المختلفة عبر الحدود، هذه الظواهر والأنشطة غير المشروعة والتي زاد انتشارها ودرجة خطورتها مع الأوضاع الأمنية الصعبة التي تعيشها بلدان الجوار وأهمها تهريب السلاح والمخدرات بالإضافة إلى خطر الجماعات الإرهابية وبالرغم من قيام الجزائر بالعديد من الإجراءات بغية تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي في المناطق الحدودية إلا أنها تبقى غير كافية وتحتاج إلى تفعيل لتحقيق المطلوب، ولهذا يتوجب على الجزائر العمل على تعزيز السياسات القائمة لتنمية هذه المناطق الحدودية ليس فقط لتنوع اقتصادها والخروج من الأزمة الاقتصادية التي ولدها انخفاض أسعار المحروقات في الفترة الأخيرة ولكن أيضا لحماية أمنها القومي بصفة عامة، كما يتوجب الاستغلال الجيد لنقاط القوة في هذه المناطق والتركيز على معالجة نقاط الضعف.

ومن خلال هذه الورقة البحثية تم التوصل للنتائج التالية:

- أغلب الولايات الحدودية الجنوبية تمتاز بشساعة المساحة مع ضعف في الكثافة السكانية وهي من أهم نقاط القوة التي تتميز بها ويجب استغلالها خاصة في الزراعة كما هو الحال في ولاية أدرار؛
- أغلب البلدان المجاورة تمر بأوضاع غير مستقرة من الناحية الأمنية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وهو ما أنشأ بيئة مواتية لظهور وانتشار العديد من الظواهر السلبية والأنشطة غير المشروعة، وإمكانية انتقالها عبر الحدود الجزائرية وارد جدا مما يجعلها أكثر تهديدا، وفي هذا الشأن يتوجب توفير المزيد من الحماية على الحدود بالإضافة إلى الجهود الحالية؛

- رغم ضخامة الأموال الموجهة لتحقيق الأهداف التنموية للمناطق الحدودية الجنوبية، إلا أنها الواقع يعكس ذلك حيث تبقى بعيدة كل البعد عن الأهداف المرجوة وخاصة بالنظر إلى قطاعي التعليم والصحة اللذان يواجهان نقص كبير فيما يخص تلبية حاجيات السكان، مما يؤثر سلبا على التنمية في هذه المناطق، ولهذا يجب إعطاء أولوية قصوى لهذين القطاعين والتركيز على تحسينهما من خلال وضع رؤية إستراتيجية تغطي كل النقائص التي تهدد الاستقرار ومنها استقرار اليد العاملة؛

- تحاول الجزائر تطوير وتنمية المناطق الحدودية الجنوبية من خلال تخصيص جزء هام من النفقات العامة لهذه المناطق، سواء من خلال العمليات العادية للموازنة أو من خلال بعض الصناديق الخاصة للخرينة والموجهة أساسا لترقية الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية في هذه المناطق، ومع ذلك نحتاج إلى تخصيص هيئة مستقلة تسهر على التسيير الحسن لهذه الصناديق بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المرجوة؛

وفي الأخير يمكن القول أن واقع التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية يبقى بعيدا عن المأمول، وعليه يجب التعجيل في تنفيذ الخطط الإستراتيجية لرئيس الجمهورية بهدف معالجة كل النقائص ونقاط الضعف واستغلال نقاط القوة التي تتميز بها هذه المناطق، سعيا إلى تحقيق تنمية مستدامة بها والحد من الاختلالات التي تشهدها.

6. قائمة المراجع

--شريف رأفت، التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخيارات الدولية، مجلة البدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاشتراكية، العدد 24، أوت 2017، مصر، ص 8.

--عداد رشيدة، إدارة المناطق الحدودية ووضع برامج إستراتيجية وتطوير المناطق الحدودية، ملتقى دولي الأول حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية واقع وأفاق، 16-17 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية بجامعة سوق أهراس، 2016، ص 2.

--كربالي بغدادي وحمداني محمد، "استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، شتاء 2010، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 6.

--Nations unies, "Développement durable en Afrique du nord -état des lieux et perspectives" Nations unies, commission économique pour l'Afrique, bureau pour l'Afrique du nord, Tunis, 2007, p5.

--بن الحاج جلول ياسين، "التنمية المحلية ودرها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برامج دعم النمو 2003-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015/2016، ص10.

--محمد فاروق صالح زعرب، تنمية وتطوير المناطق الحدودية-دراسة حالة الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص62.

--براقدي سليم، الواقع الاقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 41، جوان 2015، ص37.

--تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، أكتوبر 2017، الجزائر، ص ص 13-39.